

## توصيات

للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

بناء على مشروع التوصية للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم

مقدمة: من رئيس اللجنة السيد / محمد محمد أبو العينين

استنادًا إلى مقترحات المقررين:

- السيد/ محمد أبو العينين، رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية وعضو البرلمان المصري حول " التجاوب المتوسطي مع الأزمة الاقتصادية العالمية " .
- السيدة/ جميلة ماديرا، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية، وعضو البرلمان الأوروبي، وامباركة بو عيدا، عضو البرلمان المغربي حول " الاثر الاجتماعي والاقتصادي للتمويل الصغير على منطقة المتوسط".
- السيد/ سيمون بيستثيل، عضو البرلمان الأوروبي، ود. صوان الشرفات عضو البرلمان الأردني حول " تطور السياحة المستدامة في منطقة المتوسط".

## بيان بشأن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية

- إن اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية البرلمانية المتوسطة قلقة للغاية من جراء التأثير السلبي للهجمات الإسرائيلية في غزة ، في بداية عام 2009، على البنية التحتية ، لاسيما قطاع التعليم والصحة والاقتصاد ، وكذلك كافة المؤسسات الاجتماعية ، سواء الحكومية أو الأهلية . ولتخفيف هذه الآثار ، توصى اللجنة بمضاعفة الجهود بغرض القيام بإعادة إعمار كامل ، وكذلك التأكد من عدم تكرار هذه الانتهاكات مرة أخرى
- وتؤكد على أهمية نتائج بعثة تقصي الحقائق التابعة للجمعية البرلمانية الأوروبيةمتوسطة في غزة ورام الله (23-24 فبراير 2009) ونشرها وعلى التقدير الإيجابي للشعب الفلسطيني لهذه البعثة ، برئاسة هانز جرت-بوترينج ، بصفته رئيسا للجمعية البرلمانية الأوروبيةمتوسطة وباعتباره رئيسا للبرلمان الأوربي .
- وترحب بنتائج قمة شرم الشيخ وكذلك بالجهود التي بذلتها الدول العربية ، والمنظمات الدولية ، والاتحاد الأوربي ، والمجتمع الدولي بشكل عام في توفير المساعدات الإنسانية ودعم إعادة الإعمار الاقتصادي ، وإعادة بناء غزة
- وترى من الأهمية القصوى تزويد السلطة الفلسطينية بالأدوات والوسائل اللازمة ليس فقط لإعادة بناء واستعادة البنية التحتية ولكن أيضا لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني كي يبدأ من جديد .

- مع الأخذ في الاعتبار الإعلان المشترك لقمة عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط (باريس 13 يوليو) الذي ينص على أن عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط هي شراكة متعددة الأطراف تركز على إعلان برشلونة وكذلك على مكتسبات عملية برشلونة بما فيها نتائج كافة الاجتماعات الوزارية، التي لا تزال سارية المفعول ؛ ومع الأخذ في الاعتبار الهياكل المؤسسية الجديدة التي يقصد منها زيادة التعاون الأوروبي، فضلا عن المشاريع الإقليمية الهامة التي وافق كافة الشركاء على دعمها، وترحب بتقوية الجانب السياسي من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين ، عن طريق زيادة الملكية المشتركة ، وعن طريق الرعاية الشاملة للمشاريع الإقليمية التي تضم مواطني المنطقة ، حتى يمكن أن تزيد من واقعية الشراكة ووضوحها ،

- ومع الأخذ في الاعتبار البيان الختامي التي اعتمده وزراء خارجية المنطقة الأوروبية والمتوسطية في اجتماعهم في مرسيليا يومي 3-4 نوفمبر 2008، وهو البيان الذي أكد على دور المؤسسات المنشئة "للإتحاد من أجل المتوسط"، بما في ذلك الجمعية البرلمانية الأوروبية والمتوسطية (الجمعية)، التي تعزز الشرعية الديمقراطية للشراكة، التي تتطلب بعدا برلمانيا قويا، ومن ثم يجب زيادة تعزيز مكانة الجمعية وتوضيح عملها بشكل أفضل، وذلك مع العمل مع مؤسسات الشراكة الأخرى،

- ومع الأخذ في الاعتبار توصية الجمعية البرلمانية الأوروبية والمتوسطية حول دور الجمعية داخل عملية برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط ، التي اعتمدها الجلسة العامة للجمعية التي عقدت في الأردن يوم 12 أكتوبر 2008،

- ومع مراعاة الدعم المالي المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين، أولا من خلال برامج ميديا (MEDA) ، ومنذ عام 2007 من خلال "الجوار الأوروبي وأداة الشراكة" (ENPI) ، والذي كان منحهما من أجل برامج التعاون الثنائي والبرامج الإقليمية ،

- ومع مراعاة الخطة الأوروبية للإنعاش الاقتصادي التي صدق عليها المجلس الأوروبي يومي 11 و12 ديسمبر 2008 ، والتي توفر إطارا مشتركا لجهود الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الأزمات المالية ، وتتنبأ باستعمال 1.5% من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (حوالي 200 بليون يورو) في وضع تدابير لحفز النمو الاقتصادي ؛ ومع مراعاة نتيجة الاجتماع غير الرسمي للمجلس الأوروبي أول مارس 2009،

- ومع مراعاة نتائج مؤتمر قمة الـ 20 في واشنطن يومي 14-15 نوفمبر 2008 ، ولاقتراحات الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس 2009، ولنتائج اجتماع مجموعة الـ 7 الذي انعقد في روما يوم 14 فبراير 2009،

- وبالإشارة إلى نتائج إعلان طنجة الصادر في "منتدى الجنوب من أجل بحر متوسط جديد (MEDDays) في 27 نوفمبر 2008 ،

- وبالإشارة إلى المبادرة المشتركة التي أعلنها بنك الاستثمار الأوربي والبنك الدولي والبنك الأوربي للإعمار والتنمية يوم 27 فبراير 2009 من أجل دعم القطاعات المصرفية في وسط وشرق أوربا وتمويل قروض المشاريع التي تضررت من الأزمة المالية العالمية ،
- ومع الأخذ في الاعتبار رسالة المفوضية بتاريخ 13 نوفمبر 2007 حول "مبادرة أوروبية لتطوير الائتمان الصغير لدعم النمو والتشغيل" (COM(2007)0708) ،
- ومع الأخذ في الاعتبار "مسودة تقرير البرلمان الأوروبي" الذي تضمن توصيات للمفوضية عن "مبادرة أوروبية لتطوير الائتمانات الصغيرة دعماً للنمو والتشغيل" (COM (2008)2122(INI) ،
- ومع الأخذ في الاعتبار رسالة المفوضية بتاريخ 19 يونيو 2008 بعنوان "لنفكر في المشاريع الصغيرة أولاً" و "قانون المشاريع الصغيرة " الخاص بأوروبا (COM(2008)394) ،
- ومع الأخذ في الاعتبار الإعلانات المكتوبة للبرلمان الأوروبي عن الائتمان الصغير بتاريخ 14 يناير 2008 (0002/2008) ،
- مع مراعاة نتائج المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي عن السياحة في 2-3 أبريل 2008 في فاس؛
- ومع مراعاة نتائج المؤتمر الذي عقده المرفق من أجل الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية (FEMIP) عن السياحة المستدامة في 6 مارس 2008 في برلين؛
- ومع مراعاة قرار البرلمان الأوروبي في 16 ديسمبر 2008 عن "نواحي التنمية الإقليمية لتأثير السياحة على المناطق الساحلية"؛
- ومع مراعاة رسالة المفوضية في 19 أكتوبر 2007 بعنوان "أجندة لسياحة أوروبية دائمة وتنافسية"؛
- ومع مراعاة رسالة المفوضية في 17 مارس 2006 بعنوان : "سياسة سياحية جديدة للاتحاد الأوروبي: نحو شراكة أقوى من أجل السياحة الأوروبية" ، ومراعاة قرار البرلمان الأوروبي في 29 نوفمبر 2007 بشأن هذا الموضوع؛
- أ- وحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أصابت جميع البلدان، ولها تداعيات عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية ولا يمكن التنبؤ مسبقاً بعمقها ومداهها.
- ب- وإدراكاً أن تأثير الأزمة المالية العالمية لم ينصب على الجانب النقدي فقط من الاقتصاد. ولكن الأخطر هو انتقال عدواها إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد ممثلاً في:
- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات البطالة في العالم.
- انخفاض حركة الاستثمار المباشر عالمياً ومنها انخفاض حركة الاستثمار المباشر المتجه إلى دول جنوب وشرق المتوسط.

- انخفاض الإنفاق الكلي في أوروبا وأمريكا يؤثر على تمويل الاستثمارات والطلب على الصادرات والسياحة في دول جنوب وشرق المتوسط.
- التراجع الحاد في أسواق المال العالمية بما فيها أسواق دول المنطقة الأوروبية ومتوسطة.
- إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية بما فيها بعض شركات التأمين، مما ترتب عليه اختفاء بعض هذه المؤسسات واندماج البعض الآخر، وقيام الحكومات بضخ كميات كبيرة من السيولة لتغطية مواقفها المالية.
- تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار البترول والغاز عالمياً.
- انحسار موجة التضخم وتراجع أسعار العديد من السلع الأساسية.
- ت- حيث اتخذت دول العالم العديد من الإجراءات لمواجهة الأزمة والحد من تداعياتها السلبية، لاسيما اعتماد خطط للإنقاذ المالي، ووضع سياسات لتحفيز الطلب المحلي وزيادة الاستثمار وضمان أموال المودعين في المؤسسات المصرفية، وتخفيض سعر الفائدة لتحفيز السوق المحلي، واتخاذ إجراءات حمائية لحماية الصناعات المحلية.
- ث- تؤكد على أن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية متعددة ومتشابكة، منها على سبيل المثال، الأسباب المتعلقة بالاقتصاد الكلي كالسيولة المرتفعة، والقصور في الشفافية ووكالات التصنيف الائتماني: الفشل الذريع في تقديرات المنتجات المهيكلة وتضارب أسعار الفائدة، والإفراط في المضاربات، أسباب تتعلق بحوكمة الشركات: ضعف حملة الأسهم وإدارة المؤسسات، أسباب تنظيمية/إشرافية: خطأ في الحوافز وقصور في تنظيم أسواق المشتقات.
- ج- وحيث أنها تدرك أن الأزمة المالية قد أظهرت كيف أصبح العالم مترابطاً، مما جعل مقدار وسرعة خسارة الثقة في أحد أجزاء العالم سرعان ما تؤثر على الأسواق المالية، وتمزق الاقتصادات الحقيقية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر يثير القلق بحق.
- ح- إدراكاً بأن البلدان الأوروبية ومتوسطة لا تستطيع النمو إلا إذا عملت معاً. ولهذا تنق في أهمية الإسراع في تنفيذ المشروعات ذات الأولوية التي اختارها رؤساء الدول والحكومات في إعلان باريس بشأن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط باعتبارها أحد آليات الخروج أو الحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، ومن الضروري الاستمرار في متابعة التقدم المحقق في تنفيذ هذه المشروعات.
- خ- حيث أن الصعوبات التي طرحتها الأزمة ليست بالتالي كلها سلبية تماماً، فالكساد يعطينا فرصة إعادة استخدام اقتصادنا وشركائنا، كما تتيح الأزمة للحكومات فرصة فريدة لتوجيه الأموال العامة نحو تطوير التكنولوجيات الخضراء والطاقة البديلة.

د- واذ تثق في أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أحد الأهداف الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط، وأن "المرفق من أجل الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية FEMIP" أسس خصيصا لتعزيز هذه التنمية من خلال القروض والمشاركة في حصة رأس المال،

ذ- وحيث أنه ينبغي تنفيذ قرار تحويل المرفق إلى بنك أوروبومتوسطي للتنمية بشكل عاجل نظرا لأنه سيكون أداة هامة لتعزيز التمويل الصغير في المنطقة؛

ر- وحيث أن تقوية القطاع الخاص هو أحد الأهداف الأساسية للمرفق، فقد تم تعليق أهمية خاصة على الائتمان الصغير. وفي هذا السياق قام المرفق بدراسة (في مايو 2008) خلصت إلى أنه في سوق محتمل يتألف من 40 مليونا من المستفيدين من التمويل الصغير في منطقة المتوسط لا يتلقى سوى 9 ملايين مستفيد في الوقت الحالي دعما من مختلف الفاعلين في القطاع،

ز- وحيث أنه توجد مستويات عالية من البطالة في المنطقة، مع إعطاء أهمية خاصة لبلدان جنوب المتوسط الشريكة، ومع وجود سيناريوهات بارتفاع حاد في هذه الأرقام خلال السنوات القليلة المقبلة،

س- وحيث أنه يوجد أيضا طلب هام على الائتمان الصغير في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتسليم بشكل عام بأن صعوبة الحصول على الأشكال الملائمة للتمويل يمكن أن تعد حاجزا أمام المشاريع الفردية، وحيث أن الائتمان الصغير قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل التي تنجم عن صغر حجم القروض،

ش- وحيث أن نشاط أعمال الائتمان الصغير به عناصر مبتكرة وذاتية تتعلق بمنح أو تقييم القروض ويسمح بها في الغالب، ليس من أجل تحقيق الربح فحسب، ولكن أيضا لخدمة غرض إيجاد تماسك يهدف إلى إعادة إدماج الأشخاص المحرومين في المجتمع،

ص- وحيث أن مقدمي الائتمان الصغير، قد تكون مؤسسات التمويل متناهي الصغير من بين مقدمي الخدمات المالية غير الرسمية أو منظمات يمتلكها الأعضاء أو منظمات أهلية أو حتى بنوك ادخار وبنوك تجارية،

ض- وحيث أنه في اجتماع 7 أكتوبر 2008 لوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (الإيكوفين ECOFIN) التابع لـ "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي عقد بالاشتراك مع الاجتماع الوزاري "للاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية"، كانت الأهداف الأساسية هي التعرف على الإجراءات التي من شأنها حفز نمو المنطقة الأوروبية المتوسطية. وقد تم التركيز على مشاريع معينة تسعى إلى تلبية حاجيات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة المتوسط لضمان نموها، وحيث أنه في ظل الأزمات المالية الحالية، من الأهمية دعم المؤسسات التي تصل إلى الاقتصاد الحقيقي والتي تركز على التنمية المحلية.

ط- وحيث أنه في ظل الأزمات المالية الحالية ازدادت أهمية دعم المؤسسات التي تصل إلى الاقتصاد الحقيقي والتي تركز على التنمية المحلية،

ظ- وحيث أنه على المستوى الأوروبي ، بدأت المفوضية الأوروبية في أوائل سبتمبر 2008 مع مجموعة بنك الاستثمار الأوربي EIB آلية جديدة ، تحمل اسم جاسمين JASMINE (العمل المشترك لدعم مؤسسات التمويل الصغير في أوروبا) ، في إطار مرفق جيريمي JEREMIE (الموارد الأوربية المشتركة لمبادرة المشاريع الصغيرة إلى المتوسطة) و غرضها هو مساعدة مؤسسات التمويل الصغير كي تدعم وتتبنى أفضل الممارسات في تأسيسها وإدارتها وطريقة تشغيلها حتى تبلغ المعيار المنشود للجودة لتكسب مصداقية في السوق المالي ،

ع- وحيث أن القضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف التنموية للألفية وتحسين المساعدات لا يمكن أن تنجح إلا باتخاذ إجراء ملموس لمحاربة عدم المساواة بين الرجل والمرأة،

غ- ونظرا لدور السياحة المتنامي وأهميتها بمثابة نشاط اقتصادي في منطقة المتوسط فإنه يمكن النظر إليها بما تساهم به في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في المنطقة مما يؤثر على تنمية مجتمعات منطقة المتوسط ويساهم في الاستقرار الاجتماعي، ليس فقط توفير المزيد من فرص العمل ولكن مستقبل أفضل لقوة العمل المتزايدة والشابة في منطقة المتوسط؛ وحيث أن السياحة شهدت توسعا سريعا في العقد الماضي، وسوف يكون هناك حاجة في العقد القادم لزيادة حصة منطقة البحر المتوسط في السوق دون المزيد من الإضرار بالبيئة الحساسة في المنطقة.

ف- وحيث أن السياحة تمر حاليا بمرحلة صعبة بسبب الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي، مما نجم عنه ضرورة أن تتخذ الحكومات إجراءات فورية لمنع الآثار السلبية على المدى القصير دون اللجوء إلى التدابير 'الملطفة' التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي دائم؛

ق- وحيث أن السياحة قد اجتازت في العقد الماضي والذي يليه توسعا سريعا، ومن ثم فإن هناك حاجة لزيادة حصة منطقة البحر المتوسط في السوق دون زيادة التوتر في البيئة الحساسة للمنطقة؛

ك- وحيث أن الكثير من التحديات التي تواجه منطقة البحر المتوسط في مجالات تغير المناخ والبيئة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال بذل جهود متضافرة تشمل جميع الدول المعنية وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة، ولا سيما من خلال "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي يوفر قوة دافعة جديدة للعمل ومشاريع ملموسة في المنطقة يمكن أن تستفيد منها صناعة السياحة.

ل- وحيث أن قطاع السياحة يمكن أن يستفيد كثيرا من زيادة دور المجتمع المدني والمستثمرين ولا سيما منظمات السياحة الوطنية وجمعيات واتحادات المستثمرين، فضلا عن الهيئات المشاركة في صناعة السياحة من أجل تمكينها من المساهمة في تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجهها وكذلك دراسة الحلول التي يقترحونها؛

م- وحيث أن هناك حاجة لتعريف السياحة المتخصصة والسياحة الابتكارية والاستثمار فيهما، حيث تتمتع منطقة المتوسط بميزة نسبية فيهما، وذلك لجنى فوائد التخصص والحد من الآثار السلبية الناجمة عن الطلب الموسمي؛

ن- وحيث أن حسن وكفاءة البنية الأساسية في بلدان منطقة البحر المتوسط، التي لا تزيد من الضغط على البيئة، تعتبر أمرا ضروريا للنمو الدائم لصناعة السياحة؛

ه- وحيث أن الاحترار العالمي يشكل تحديا خطيرا لمنطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص، نظرا لما يحدثه من ارتفاع في درجة حرارة المنطقة، وانخفاض في سقوط الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر، والحصول على إمدادات المياه إلى غير ذلك من الآثار التي تضر بالتنوع الإحيائي في البحر المتوسط؛

و- وحيث أن ثمة حاجة لزيادة حماية البحر المتوسط من التلوث، وحماية الأنواع السمكية، والبيئات الطبيعية، والمناطق الساحلية، والأنهار، والتنوع البيولوجي، والبيئة الريفية والمواقع ذات الأهمية الثقافية والأثرية، فإن تدهور البيئة يضعف الموارد ذاتها التي يعتمد عليها القطاع السياحي؛ وحيث أن الحالة الجيدة للبيئة الطبيعية والحضرية في أي بلد تعتبر أمرا جوهريا لتهيئة بيئة لطيفة يسعى إليها السياح؛

فإن اللجنة الاقتصادية بالجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطة :

## أولا - التجاوب المتوسطي مع الأزمة الاقتصادية العالمية :

1. وتدعو إلى تنظيم وتقييد نطاق أنشطة ما يسمى "بالتيسيرات الضريبية"، كما تؤكد على أن مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية تتطلب التضامن بين الدول في المنطقة والقيام بتنسيق السياسات والنظم الإقليمية والدولية. وسوف يساعد "الاتحاد من أجل المتوسط" على تجميع وتكامل الأنشطة الاقتصادية - القريبة جغرافيا، غير أنها متباينة في أصولها الاقتصادية والإنسانية - حتى يمكنها أن تقوم بمثابة أركان أساسية في منطقة إقليمية أكثر اتساعا.

2. تؤكد على الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين بلدان شاطئ المتوسط، مع إعطاء مرونة أكبر لمساعدة بلدان جنوب المتوسط وذلك من أجل دعم القطاعات المعرضة للخطر والتي في حاجة للدعم .

3. تدعو إلى تطوير إطار تنظيمي متماسك متعلق بإدارة الأزمة في المنطقة الأوروبية المتوسطة وذلك بتبني نظام فعال للإنذار المبكر. وتدعو اللجنة أيضا لإنشاء "هيئة أوروبية متوسطة لتمويل الصادرات والتأمين ضد مخاطرها بين دول المتوسط".



4. وتؤكد على أن إنشاء "منطقة اقتصادية أوروبية مشتركة" يتطلب على المدى المتوسط إدراج اقتصاديات دول الجنوب في استراتيجية لشبونة، وكذلك التوسع في تقديم سياسات قطاعية معينة يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذها في دول المتوسط وذلك فيما يتعلق بالبحث والتطوير، والاقتصاد والمعرفة.

5. وتؤكد على أهمية مشروع "استثمر في المتوسط" بين المفوضية الأوروبية والمنظمات والمبادرات الأوروبية ومتوسطة بهدف الارتقاء بحجم ونوعية الاستثمارات والتجارة الأوروبية ومتوسطة والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة للمنطقة وتحت اللجنة على تبنى خطة إعلامية تسويقية للفرص المتاحة للاستثمار وتقوم على تحديد الأدوار المختلفة للحكومات ومؤسسات الأعمال الخاصة والعامة.

6. وتؤكد على أهمية الإسراع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في الإطار الأوروبي متوسطي باعتبارها أحد الآليات اللازمة لتشجيع الاستثمار في المتوسط وتحقيق الانطلاقة اللازمة لما بعد الأزمة.

7. وتطلب في مجال البحث العلمي، إنشاء منطقة بحثية أوروبية بمثابة دعامة أساسية لتشجيع الاقتصاد القائم على الابتكار في منطقة البحر المتوسط. وفي هذه الحالة، سيقوم الاتحاد من أجل المتوسط بتشجيع إنشاء مراكز فعالة للتميز وبرامج للتكنولوجيا من خلال الشراكة التي تتضمن الشركات.

8. وتدعو لدعم البلدان المتوسطية باعتبار أن الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين في "المساعدات الإنمائية الخارجية" Overseas Development Assistance (ODA) في عام 2007، وتعيد اللجنة التأكيد على التزامه بالوصول إلى المستويات المستهدفة للمساعدات الإنمائية الخارجية والتي تصل إلى 0.56% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2010 و 0.7% بحلول عام 2015. كما تحت اللجنة المانحين الآخرين إلى مواصلة العمل نحو هذه الأهداف.

9. وتدعو إلى ضرورة تنسيق التشريعات في البلدان الشريكة في الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصة في القطاعات ذات الأولوية للاستثمار. وتؤكد على أهمية منطقة التجارة الحرة وتلفت الانتباه إلى أخطار الحمائية. وعلاوة على ذلك ترى أن التباينات المتطرفة في ظروف العمال وفيما يتعلق بالبيئة يمكن أن تشجع الاتجاهات الحمائية.

10. تحذر من عواقب السياسات الحمائية التي تستخدمها بعض الدول والتي تضع أسوارا على نفاذ صادرات الدول الأخرى إليها ومما يؤثر سلبا على الاستثمارات المحققة ويرفع من معدلات البطالة، وتدعو اللجنة إلى الإسراع بالمفاوضات في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة، على أساس الفرص المتساوية بين البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية، لا سيما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

11. وتؤكد على أن عولمة النظام المالي يجب أن تستند على عولمة النظام الرقابي، ومما يتطلب إعادة النظر في السياسات الداخلية لتطوير سياسات أكثر فعالية للتعامل مع المخاطر وليس العمل على تجنبها.

12. وتؤكد على أهمية المساءلة والمسؤولية باعتبارهما من العوامل الرئيسية للنظام المالي العالمي، وأهم هذه المبادئ هي إصلاح وكالات التصنيف الائتماني، والتي يستخدم تصنيفها الائتماني للأغراض التنظيمية، وكافة التنظيمات المرتبطة بالصناعة المالية.

13. تؤكد على تقوية فعالية وشرعية المؤسسات المالية الدولية، فيجب أن ترفع مستوى إدارتها الرشيدة وتضمن أنها تعكس بشكل كامل التغييرات في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون للاقتصاديات الصاعدة والنامية، بما في ذلك الاقتصاديات الأكثر فقراً، صوت وتمثيل أكبر، ويجب أن تتم مراجعة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بحلول عام 2011. ولا بد من تنفيذ حزمة الحصص وإجراءات التصويت التي تم إقرارها في أبريل 2008 بسرعة. وينبغي إتمام إصلاحات البنك الدولي بحلول ربيع عام 2010. مع تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية من خلال عمليات اختيار مبنية على العلانية والجدارة.

14. وتؤكد أن تدعيم خطة الطاقة الشمسية في الإطار المتوسطي تتطلب أن تأخذ في الاعتبار تجربة بنك الاستثمار الأوروبي في أوروبا من خلال تقديم التمويل لتكنولوجيات الطاقة الشمسية وبصفة خاصة في مجالات الطاقات الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة. وأن المرفق المتوسطي للاستثمار والشراكة FEMIP يجب أن تلعب دوراً هاماً في هذا الإطار لتحقيق التعاون بين المشروعات وبرامج الاستثمار المرتبطة بهذه المجالات في منطقة المتوسط.

## ثانياً - الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتمويل الصغير على منطقة المتوسط

15. ترحب بمقترح قمة باريس لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط بخصوص مبادرة تنمية نشاط الأعمال في منطقة المتوسط؛ وتدعم أهدافها في مساعدة الهيئات القائمة في البلدان الشريكة التي تعمل في مجال دعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم بتقييم حاجيات هذه المشاريع، وتحديد الحلول السياسية وتزويد هذه الهيئات بموارد على شكل مساعدات فنية وأدوات مالية. وبما أن المبادرة تعتمد على مبدأ الملكية المشتركة ومساهمات البلدان الواقعة على كل من ضفتي المتوسط التي ستقدم على

أساس تطوعي، فإنها تحت البلدان الأورومتوسطية على أن تشارك بأكثر قدر ممكن في هذه المبادرة؛

16. وتؤكد على أهمية تنسيق إجراءات السياسات المختلفة، وكذلك ضمان الاستخدام الأمثل لأفضل الممارسات داخل وخارج الاتحاد الأوروبي ومن ثم فإنها تكرر طلب البرلمان الأوروبي في قراره بتاريخ 11 يوليو 2007 الموجه للمفوضية الأوروبية لصياغة خطة للتمويل الصغير؛

17. وتؤكد على أن المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية العظمى للنشاط الإنتاجي في المنطقة الأورومتوسطية، ومن ثم فإن قدرتها التنافسية وقدرتها على تحقيق انتشار عالمي يعتمدان على قدرة هذه الشركات على التوسع والابتكار. وفي هذا السياق، فإن وضع أدوات مالية مناسبة مرتبطة بالنظم المالية المحلية يعتبر طريقة من طرق مواجهة تحدي النمو في منطقة المتوسط؛

18. ترحب بإنشاء مرفق للتمويل الصغير في إطار "المرفق من أجل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية FEMIP"، والذي خصص له 10 ملايين يورو في عام 2007، وتدعو إلى زيادة هذا الصندوق، وفقا للنجاحات المحققة في سياق دعم مؤسسات التمويل الصغير من بلدان جنوب المتوسط الشريكة؛ وتدعم إستراتيجية "المرفق من أجل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية FEMIP" لاستهداف عمليات صغيرة الحجم وذات قيمة مضافة عالية، لاسيما بتدعيم إنشاء مؤسسات للتمويل الصغير يتم إدارتها بشكل جيد، أو بمساعدة المؤسسات القائمة على الاندماج التام في القطاع المالي المحلي. وتهدف إلى انخراط القطاع البنكي والمالي بشكل كبير في التمويل الصغير من أجل زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الصغيرة وتطويره في جميع أنحاء المنطقة؛

19. توصي بأن يخصص وزراء مجلس الشئون الاقتصادية والمالية (الإيكوفين ECOFIN) التابع لـ "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، جزءا من الأموال الموجهة للمؤسسات المالية عقب الأزمة المالية العالمية، وذلك للاندماج متناهي الصغر والقروض الصغيرة

20. تشجع جهود مبادرة جاسمين في دعم مؤسسات التمويل الصغير في أوروبا وعملها نحو صياغة مدونة لحسن السلوك من أجل إعادة تأسيس الثقة، وتطلب من الأجهزة الأوروبية - بنك الاستثمار الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية - المشتركة في هذه الآلية إلى جانب البنوك الخاصة والهيئات الأخرى المعنية بالتعاون مع الأجهزة المتخصصة في البلدان المتوسطية الجنوبية أن تقوم بتحليل إمكانية التوسع في مبادرة جاسمين في المنطقة الأورومتوسطية بوصفها جزءا من جهود تأسيس شبكات تكامل إقليمية؛

21. توصي بأن تقوم المراكز الخاصة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي (والموجودة بالفعل في عدد من البلدان خارج الاتحاد الأوروبي) بمساعدة ودعم المهاجرين الذين يتقدمون بطلبات للمجيء إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك إذا كان غرضهم يمتد ليشمل أدوات ودعم تشغيل أنفسهم ذاتيا والحصول على قروض صغيرة في بلدانهم الأم،

22. تؤكد على أن الجهود المتضافرة لدعم الحصول المتزايد على التمويل الصغير وتنظيم القطاع تنظيمًا ملائماً ستساهم في تحسين الإطار المؤسسي للتشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة؛ وتؤيد أيضاً الرأي القائل بأنه بهذه الطريقة يمكننا صياغة حلول لتمكين الأشخاص العاطلين والذين يتلقون مساعدات اجتماعية، مع إعطاء النساء اهتماماً خاصاً، وذلك للانتقال إلى القطاع المنتج، بما يتبع ذلك من آثار واضحة على تقليص الفقر والتمكين، ومن أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية في عملية استشارية مفتوحة تشترك فيها كافة الحكومات والشركاء الاجتماعيين الذين يعملون على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والعالمي؛

23. تقترح تأسيس اتحاد مشترك للانتماء الصغير وذلك للتصديق على مصادقية المشاريع.

24. تقترح إنشاء برنامج مخصص للانتماء الصغير في الجامعات الأوروبية ومتوسطة.

25. تقترح تطوير المهارات المهنية للمنتفعين والمستخدمين للانتماء الصغير من خلال الدورات التعليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي (مثل ميدا)، والتي تهدف إلى تزويد المشاركين بأدوات الإدارة الكافية لزيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

26. تشجع بلدان حوض المتوسط على أن تقوم بهيكلية منح الانتماء المتناهي الصغر من خلال إنشاء مركز للمخاطرة في كل بلد. فإن ذلك سيتيح للمشغلين السيطرة على مخاطر الإعسار، وكذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمستفيدين وتلك المتعلقة بالمشاريع الممولة.

27. توصي بإنشاء صندوق لضمان القروض الصغيرة، فإن هذا الصندوق سيشجع العاملين في البنوك على منح المزيد من القروض الصغيرة وتوسيع قائمة المستفيدين.

28. وترى أنه يمكن تعويض المشاريع الناشئة عن طريق الانتماء الصغير وذلك لحفز المستفيدين، وكذلك مانحيهم على الوصول إلى مستوى معيشي لائق.

29. توصي بأن تزود البلدان الأوروبية ومتوسطة أنشطة التمويل الصغير بحاضنة للمشاريع المتاحة في كل منطقة. وتستقبل هذه الحاضنة في مبانيها هذه الكيانات الصغيرة، وتقدم

لها ما يلزم من دعم واستشارات فيما يتعلق بالإدارة وطرق المحاسبة ، والمرتبات، إلى غير ذلك من الأمور .

30. تؤكد على أنه يجب أن يخطط التمويل الصغير فى آلية التنمية المستدامة من خلال وضع ميثاق للسلوك ، يحترم به المستفيدون القيم (البيئة، الأخلاق، وغيرها).

31. تقترح تنظيم مهرجان سنوي للتمويل الصغير الأورومتوسطى ، إذ أن مثل هذا المهرجان يمكن أن يكون بمثابة منتدى للتبادل والدراسة والتفكير والتوصيات التي تهدف إلى دوام تطوير الائتمان الصغير.

32. توصى بزيادة الجهود بغرض تحسين الموقف الأمنى وتحقيق وقف دائم للعنف فى الأراضى الفلسطينية ، وذلك بمثابة شرط ضرورى للتنمية الاقتصادية ، لا سيما لمشاريع التمويل الصغير ولنشاط الأعمال الصغيرة ، والتي لا يمكن تحقيقها بدون إمكانية ممارسة حق الانتقال والتحرك .

### ثالثاً - تطور السياحة المستدامة فى منطقة المتوسط

33. تدعو الدول الأعضاء فى الاتحاد من أجل المتوسط إلى الشروع دون إبطاء فى تنفيذ المبادرة الرئيسية التي اتفق عليها عام 2008 فى إعلان باريس بمثابة جزء من خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط، أى إعطاء الأولوية لمبادرة تتوخى إزالة التلوث فى البحر المتوسط، فضلا عن مبادرات الطرق البحرية والبرية كوسيلة لتحسين البنية الأساسية لتحقيق النمو المستدام فى صناعة السياحة، وأيضاً لخطة الطاقة الشمسية المتوسطية كوسيلة لزيادة الحصول على الطاقة البديلة، حيث أن كل هذه المبادرات يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لصناعة السياحة فى المنطقة،

34. وتحت الدول الأعضاء فى الاتحاد من أجل المتوسط على إنشاء هيئة، ولو ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسط، تعمل على تشجيع السياحة المستدامة فى منطقة المتوسط، وتقوم بتنسيق تسويق المنطقة بأجمعها، وخاصة فى الأسواق الجديدة، كما تعمل بمثابة منتدى يجمع المهتمين بالسياحة معا لمناقشة المشاكل المشتركة وتبادل أفضل الممارسات والأفكار؛

35. وتدعو الدول الأعضاء فى الاتحاد من أجل المتوسط على تكثيف جهودها فى البحث عن الأسواق المتخصصة فى هذه الصناعة، مثل صناعة السفن السياحية، أو السياحة البيئية الزراعية ، أو السياحة الثقافية، وأسواق السياحة المبتكرة الأخرى، مثل السياحة الدينية، والتي تتمتع فيها بلدانهم بميزة نسبية، وتضمن أن هذه الأسواق قد تطورت بطريقة مستدامة وقدمت للسياح بمثابة قيمة جيدة فى مقابل الأموال التي يدفعونها؛

36. وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، خاصة من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة، لمعالجة التدهور البيئي، ولا سيما تلك التي ترتبط بصناعة السياحة، والتي قد تنجم عنها، وذلك من أجل تفادي أي موقف يؤدي فيه نمو السياحة إلى تقويض ذات الموارد التي تعتمد عليها السياحة، ومن ثم ينبغي، بشكل خاص، حماية الموارد التاريخية والثقافية والطبيعية من زحف المدن والآثار السلبية لزيادة عدد الزوار إلى المواقع، في حين ينبغي تشجيع التعاون مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة؛ وتدعو أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لزيادة دعم العاملين في المشاريع الخاصة الصغيرة التي تهدف إلى تلبية احتياجاتها الخاصة بإعادة تدوير النفايات، ومعالجة المياه، وكفاءة المياه، والطاقة، والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة

37. وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة، وبالتالي زيادة تحسين النظم الإدارية واللغوية والمهارات التقنية للعاملين والمستخدمين في القطاع، وبوجه خاص دعم المبادرات التعليمية عن أهمية السياحة المستدامة، وعن الممارسات المستدامة التي ينبغي أن تطبقها صناعة السياحة في المنطقة.

38. وتدعو إلى نشر الوعي السياحي من خلال كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة بهدف نشر السلوك السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين وتوجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة والنظافة في المناطق السياحية.

39. وتحث حكومات الدول المتوسطة على اعتبار صناعة السياحة صناعة تصديرية ومن ثم منحها الحوافز اللازمة واعتبارها صناعة آمنة وصديقة للبيئة ، التي تخدم اقتصادات البلدان المتوسطة .

40. تؤكد على أهمية تشجيع السياحة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وكذلك غزة عن طريق تخفيف السيطرة على الحدود وعمليات الحصار والإغلاق والتدابير الأمنية المعقدة .

41. وتدعم القرارات السياسية والاجتماعية الداعمة لتنمية السياحة في دول المتوسط دعما حقيقيا من قبل المنظمات الدولية وحكومات هذه الدول لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة للسياحة.

42. تدعو إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني كشريك في التنمية السياحية في دول المتوسط مما يؤدي إلى توسيع مدى التشغيل وإتاحة الفرص للمشاريع الخاصة.

\* \* \* \_ \* \* \*